الصباح الاقتصادية 12

العدد 2403 - السنة الثامنة
الثلاثاء 22 جمادى الأولى 1437 - الموافق 1 مارس 2016
Tuesday 1 March 2016 - No.2403 - 8th Year

على هامش اجتماع اللجنة الفنية لنظم المدفوعات

الرزوقي: «الشبكة الخليجية» تتيح للمواطنين استخدام بطاقات السحب الآلي في كل دول المجلس

«الشبكة» متاحة حالياً بين ثلاث دول خليجية هي الكويت والبحرين وقطر

مجال التكنولوجيا في نظام المدفوعات يشهد تطورات متسارعة نسعى لمواكبتها

جانب من الاجتماع

قالت المديرة التنفيذية لقطاع تقنية المعلومات والاعمال المصرفية في بنك الكويت المركزي هناء الرزوقي ان اللجنة الفنية لنظم المدفوعات الفنية لنظم المدفوعات بدول مجلس التعاون الخليجي ناقشت سبل تطوير الشبكة الخليجية وتوسيع عملها.

واضافت الرزوقي على هامش اعمال اليوم الاول لاجتماع ال 48 للجنة التي تستمر ثلاثة ايام ان الشبكة الخليجية تعتبر من اهم انجازات هذه اللجنة وهي شبكة عالية الامان والسرعة تربط بين دول مجلس التعاون الست.

واوضحت ان الشبكة الخليجية تتيح لمواطني دول مجلس التعاون استخدام بطاقات السحب الالي للسحب النقدي عبر اجهزة السحب الالي في اي من الدول الخليجية برسوم منخفضة فضلا عن حماية المواطنين الخليجيين من التعرض لتقلبات اسعار العملات من خلال اعتماد اسعار الصرف المعتمدة من قبل البنوك المركزية.

وذكرت ان الشبكة الخليجية متاحة حاليا بين ثلاث دول خليجية هي الكويت والبحرين وقطر لعمليات نقاط البيع على ان تتبعها الدول الخليجية الاخرى حال استكمالها الجوانب الفنية المتعلقة لإتاحة هذه الخدمة.

وعن مناقشات اللجنة قالت الرزوقي ان اللجنة ستناقش ايضا امن المعلومات خاصة ان هناك تعاونا بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتبادلا للمعلومات والتجارب للإستفادة منها في حال وجود اي اختراق او تهديد وذلك من خلال وجود اتصال مباشر بين المعنيين في هذه الدول.

واضافت ان اللجنة ستناقش موضوع الربط بين نظم المدفوعات في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتيح اتمام تحويلاتها بشكل سريع وامن وعدم التعرض لتقلبات اسعار العملة العالمية اي دون الاعتماد على بنك مراسل حيث ستتم هذه التحويلات مباشرة عن طريق البنوك المركزية من خلال ربط انظمتها للتسويات الآنية.

وافادت بان الكويت متطورة جدا في مجال خدمات المدفوعات وهذا واقع ملموس لجهة انتقال رؤوس الاموال وغيرها مؤكدة في الوقت نفسه وجود حرص على ان تكون متفقة مع مبادئ والمعايير العالمية في هذا المجال.

واشارت الى ان مجال التكنولوجيا في نظام المدفوعات يشهد تطورات متسارعة وهناك مساع من دول الخليج لمواكبة هذه التطورات المتسارعة فضلا عن التزام الدول الست بالمبادئ الاساسية لنظم المدفوعات حسب المعايير العالمية الصادرة عن بنك التسويات الدولية والبنك الدولي.

وتستضيف الكويت الاجتماع ال 48 لأعمال اللجنة في اطار التكامل والتعاون الخليجي في ما بين البنوك المركزية ومؤسسات النقد الخليجية . وتتناول اجتماعات اللجنة عددا من الموضوعات يأتي في مقدمتها متابعة مشروع ربط انظمة المدفوعات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يشكل اهمية قصوى نحو تحقيق أهداف استراتيجية للبنوك المركزية بالمنطقة تتمثل في تنفيذ تسوية التحويلات المالية بين دول مجلس التعاون بشكل آمن وسريع الامر الذي سينعكس إيجابا على شعوب دول المجلس.

ويسهم مشروع ربط انظمة المدفوعات بدول الخليج في تخفيض تكلفة عمليات الشراء والبيع عبر البطاقات البنكية وتعزيز وتدعيم التكامل والتعاون بين دول الخليج تحقيقا للغايات المنشودة التي تتطلع إليها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

«الغرفة» تتبرع بمليون دولار مساهمة في «التزام سوريه»

في مؤتمر الدول المانحة لصالح الشعب السوري، والذي انعقد في لندن مؤخراً، أعلن صاحب السمو أمير البلاد والقائد الإنساني الشيخ صباح الأحمد، عن تبرع الكويت بمبلغ ثلاثمائة مليون دولار على ثلاث سنوات.

وبعد ان تقرر أن يكون سداد هذا الالتزام خارج الميزانية العامة للدولة، ويتوزع على هيئات عامة وجمعيات خيرية ومجتمعية، فقد أقدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت على التبرع بمبلغ مليون دولار مساهمة في إلتزام الكويت المشار إليه، وقد قامت الغرفة فعلاً بتسديد تبرعها هذا لحساب حكومة ودولة الكويت.

تثبت تصنيفاته الأعلى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنظرة مستقبلية مستقرة

موديز: البنك الوطني الأقوى بين أقرانه

البنك الوطني

تصنيفات البنك الكويت الوطني تعكس قوة ربحيته ومؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته المريحة

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في تقرير لها أن بنك الكويت الوطني في موقع قوي وأفضل من أقرانه للاستفادة من الفرص الائتمانية الكبيرة مع ترسية المزيد من مشاريع البنى التحتية ضمن خطة التنمية الحكومية، مشيرة إلى أن بنك الكويت الوطني بين القليلين القادرين على قيادة الصفقات والتمويلات الضخمة.

وكانت موديز قد ثبتت تصنيفات بنك الكويت الوطني الطويلة الأجل عند Aa3، وهي الأعلى بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بنظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبتت تصنيفات البنك للقوة المالية. وأشارت في تقريرها إلى أن تصنيفات بنك الكويت الوطني، الأعلى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعكس قوة ربحيته ومؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة والمستقرة ورسملته المريحة.

وفي تقريرها، قامت موديز بتحديد مخاطر الأطراف المقابلة لبنك الكويت الوطني، حيث صنفته بفئة (Aa2(cr)/Prime-1(cr))، الأمر الذي يعكس مدى صلابة البنك في مواجهة حالات الإخفاق المالي التي قد تنتج عن التعاملات مع الأطراف المقابلة، وهو الأمر الذي من شانه أن يعزز المركز الريادي لبنك الكويت الوطني في السوق المحلية والإقليمية كما يؤكد على مدى استقرار البنك وقدرته على الاستمرار في تحقيق النتائج التشغيلية الإيجابية.

وأكدت «موديز» أن أداء بنك الكويت الوطني لطالما كان أفضل من اقرانه من حيث جودة الأصول، مشيرة إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لدى بنك الكويت الوطني إلى 1.3% بنهاية العام 2015، وهي نسبة أدنى بكثير من متوسط نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك التقليدية في الكويت.

ورأت «موديز» أن مؤشرات ربحية بنك الكويت الوطني ستبقى قوية خلال الفترة المقبلة، كما يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة وبمستويات مريحة من السيولة، وهو يستفيد من توجه المودعين نحو الجودة في حال حدوث مشاكل نظامية.

وقالت «موديز» إن بنك الكويت الوطني هو أكبر مؤسسة مالية في الكويت ورائد في الخدمات المصرفية للشركات وفي تمويل التجارة في الكويت، كما انه يستحوذ على الحصة الأكبر في سوق خدمات التجزئة.

وعن الاجراءات التي اتخذها بنك الكويت الوطني لتعزيز رأس المال وفق تعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال ومتطلبات بازل3 مثل إصدار أوراق مالية دائمة بقيمة 700 مليون دولار أميركي وسندات مساندة لرأس المال بقيمة 125 مليون دينار كويتي، فقد قالت موديز إن بنك الكويت الوطني يتمتع بمستويات رسملة مريحة تتخطى الحد الأدنى للمعدلات الرقابية المطلوبة.

وأشارت «موديز» إلى أن استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة مسيطرة في بنك بوبيان الإسلامي في يوليو 2012 يعزز شبكته المصرفية المحلية ويوفر لعملائه خيار التعامل بالصيرفة الإسلامية.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها، كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

«السعري» يحقق مكاسب أكثر من 92 نقطة خلال فبراير

العون: البورصة تستعيد شهيتها الشرائية على الأسهم ذات الأرباح

شهر إيجابي للبورصة

انهت المؤشرات الكويتية تعاملات شهر فبراير 2016 مرتفعة بشكل جماعي، مقارنة بمستوياتها التي كانت عليها في يناير الماضي.

وارتفع المؤشر السعري للبورصة الكويتية بنهاية فبراير 1.82% إلى النقطة 5207.39 لتبلغ مكاسبه أكثر من 92 نقطة، حيث أقفل المؤشر في يناير الماضي عند مستوى 5114.52 نقطة.

كما ارتفع المؤشر الوزني في نهاية فبراير 1.37% صعودا إلى مستوى 358.28 نقطة، مقارنة بإقفاله في يناير الماضي عند النقطة 353.43، لتبلغ مكاسبه الشهرية 4.85 نقطة.

وصعد مؤشر كويت 15 إلى النقطة 841.02 بنهاية فبراير، مقابل إقفاله عند النقطة 829.8 في يناير الماضي، مرتفعا 1.35%.

قال المحلل الفني بسوق المال، نواف العون، إن المؤشر السعري نجح الأسبوع الماضي في تجاوز المقاومة اللحظية 5180 نقطة، مرجحا تجاوزه 5300 نقطة إذا عاود الصعود كما في الجلسات الأخيرة، باستثناء تراجعه بآخر جلسات فبراير.

وأكد على أن عدم نزول السعري دون مستوى 5100 نقطة، والذي يشكل دعما مهما بالوقت الحالي، يعطي دلالة على استمرار الصعود للموجة التي يسير بها المؤشر حاليا، ولكن إن تمكن من كسر هذا المستوى فسوف يتجه مباشرة للنقطة 5030، وكسرها سيكون إشارة في غاية السوء لاستمرار الهبوط مستهدفاً أدنى مستوى حققه المؤشر عند 4911 نقطة.

تباين حركة التداولات والسيولة تهبط 20%

وبنهاية شهر فبراير من عام 2016، وخلال 20 جلسة (نفس عدد جلسات يناير الماضي)، بلغت كميات التداول 2.77 مليار سهم، مقارنة بـ 2.7 مليار سهم تم تداولها في يناير الماضي، بارتفاع 2.6%.

وتراجعت قيم التداول بنهاية فبراير 20.2% وصولا إلى 225.17 مليون دينار (748.12 مليون دولار)، مقارنة بما سجلته في يناير الماضي بنحو 282.01 مليون دينار (936.97 مليون دولار)، وعلى مستوى الصفقات، ارتفعت بنهاية فبراير بما تقرب نسبته من 4.5% لتصل إلى 67.54 الف صفقة، مقارنة بـ 64.65 الف صفقة نفذت في يناير الماضي.

وقال «العون» «إن هناك عودة للشهية الشرائية على الأسهم ذات الأرباح خاصة انها وصلت إلى أسعار مغرية».

واضاف أن الأسواق الخليجية بدأت تأخذ منحنى إيجابيا في الأسابيع القليلة الماضية بعد أن استوعبت العوامل الجيوسياسية المحيطة وتراجعات أسعار النفط، الذي تحسن مؤخرا.

340 مليون دينار أرباحاً سوقية للبورصة في فبراير

وبنهاية تعاملات شهر فبراير، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية - وفقا لتقارير إحدى شركات الأبحاث - 24.56 مليار دينار (81.6 مليار دولار)، مقابل 24.22 مليار دينار (80.47 مليار دولار) في يناير الماضي، بمكاسب تقدر بحوالي 340 مليون دينار (1.13 مليار دولار)، بارتفاع نسبته 1.4%.

وبعد مرور شهرين من عام 2016، فقدت البورصة الكويتية 1.6 مليار دينار من قيمتها السوقية، متراجعة بمعدل 6.12%، حيث بلغت تلك القيمة في نهاية العام الماضي 26.16 مليار دينار تقريبا.

ومع انتهاء الشهر الثاني من أصل ثلاثة أشهر، تمثل فترة الإفصاح عن البيانات السنوية لشركات البورصة، بلغ عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية للعام الماضي 77 شركة من أصل 190 شركة مُدرجة ضمن القطاع الرسمي بالسوق الكويتي.

وبلغت أرباح الشركات الـ 77 في العام الماضي 1316.9 مليون دينار، مقابل 1235.36 مليون دينار أرباح نفس الشركات في عام 2014، بارتفاع قدره 6.6%.

وعلى المستوى الفصلي، ارتفعت أرباح الـ 77 شركة في الربع الأخير من العام الماضي 33.9% لتصل إلى 265.72 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 198.42 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2014.

ولعد الأرباح السنوية لـ «وطني» هي الأعلى حتى الآن بين شركات البورصة التي أعلنت عن تلك النتائج، حيث سجل البنك أرباحا في 2015 قدرها 282.16 مليون دينار، بينما أرباح «مراكز» هي الأقل بواقع 16 الف دينار.

ويبقى بنك الإنماء صاحب أكبر الخسائر السنوية المعلنة حتى الآن في عام 2015، حيث سجل البنك خسائر اقتربت من 18.5 مليون دينار كويتي، فيما سجلت «وثاق» أقل الخسائر في العام الماضي بمبلغ 3.2 الف دينار.

مذكرة تفاهم «مشتركة» لإنشاء قاعدة بيانات مرجعية عن الصناعة المالية الإسلامية

أعلنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية توقيع مذكرة تفاهم في جدة بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب العضو بالمجموعة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لإطلاق مشروع مشترك لإنشاء قاعدة بيانات مرجعية عن الصناعة المالية الإسلامية.

وأوضحت المجموعة في بيان أنه سيطلق على المشروع الجديد الذي سيقام على شبكة الإنترنت اسم (مستودع الذكاء للصناعة المالية الإسلامية) مضيفة انه يهدف إلى أن يكون المرجع الشامل والموثوق للمعلومات والبيانات المالية وغير المالية في الصناعة المالية الإسلامية.

وأشارت إلى أن المشروع يتضمن قواعد بيانات متعددة ومتكاملة تغطي جميع مكونات الصناعة المالية الإسلامية بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين والتمويل الاجتماعي مبينة ان المرحلة الأولى ستنطلق بقاعدة بيانات للمعلومات المصرفية الإسلامية.

وذكرت أن الطرفين قررا التعاون في هذا المشروع «بهدف ملء الفراغ الناجم عن غياب مرجع للبيانات في موقع واحد يتسم بالموثوقية والتحديث الدائم والشمولية لجميع جوانب التمويل الإسلامي».

وتوقعت المجموعة أن يكون المشروع مصدرا معلوماتيا متجددا للمؤسسات المالية الإسلامية وصانعي السياسات والسلطات التنظيمية والمتخصصين والأكاديميين والباحثين وأصحاب المصلحة «كما سيكون مدعما بإمكانات حديثة تسمح بإعداد التقارير وتحويل المعلومات إلى رسوم بيانية والتحميل الإلكتروني للبيانات المالية».

وقال المدير العام للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البروفيسور محمد عزمي عمر خلال حفل توقيع مذكرة التفاهم ان «هذا المستودع من شانه أن يسهل على مستعملي الصناعة الحصول على معلومات موثوقة للقيام باعمالهم فيما يتيح للأكاديميين والطلاب جمع المعلومات التي يحتاجونها لإنتاج بحوث عالية الجودة في مسعاهم لتعزيز المعرفة في مجال الاقتصاد والمصرفية والتمويل الإسلامي».

بدوره أكد الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عبدالإله بلعتيق أن الشراكة مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب تعزز دور المجلس بصفته «صوت» صناعة المصرفية الإسلامية وتدعم أهدافه الاستراتيجية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الواضعة للمعايير والسلطات التنظيمية والرقابية».

وأضاف ان هذا المشروع سيكون «ذا فائدة كبيرة للمجلس» باعتباره «المظلة العالمية للمؤسسات المالية الإسلامية وأعضائه والجهات المعنية في القطاع برمته».

«بيتك»: الائتمان الممنوح في الكويت يرتفع 8 % خلال 2015

قال بيت التمويل الكويتي "بيتك"، إن نمو النشاط الائتماني الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي ارتفع في نهاية عام 2015 بنسبة 8%، مسجلا أعلى معدل له منذ عام 2008 وما قبلها حيث سجلت مستويات فاقت 17.5%.

وأضاف "بيتك" في تقريره، أن حجم الائتمان الممنوح زاد عن 33.2 مليار دينار في ديسمبر 2015.

وكان حجم الائتمان قد ارتفع في عام 2014 إلى أكثر من 30.7 مليار دينار بنسبة 6%، وتعد معدلات نموه السنوية في نهاية العامين السابقين أعلى من متوسط معدلات النمو السنوية البالغة 6% في عام 2015 و7% في عام 2014.

وأوضح التقرير أن الإئتمان في ديسمبر ارتفع بأعلى معدل شهري منذ عام 2007 حيث فاق 1.9%، كما يزيد عن متوسط النمو الشهري خلال 2015 البالغ 0.7%.

وكان الائتمان قد ارتفع في نوفمبر على أساس شهري بنسبة 0.6% إذ بلغ حجمه 32.6 مليار دينار.

وقال التقرير أن ذلك النمو السنوي الملحوظ يأتي مدفوعا بزيادة الإئتمان الموجه إلى أغلب القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعات الأعمال والتي تضم انشطة الصناعة والتجارة والزراعة والنفط وأنشطة أخرى، وكذلك الخدمات العامة مجتمعة بنسبة نمو سنوية فاقت 13%.

وزاد الائتمان في قطاع الصناعة بنسبة 17% وفي التجارة بمعدل فاق 9.4%، وفي النفط والغاز الخام بـ 57.3%، وكذلك زيادة الائتمان الموجه للنشاط العقاري ارتفع 8%، والائتمان الموجه للأنشطة المالية غير البنوك زاد بـ2.7% مدفوعًا بارتفاع نسبته 6% للائتمان الموجه إلى شراء الأفراد للأوراق المالية.

وانخفض الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك 4%، في حين تواصل التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية والأخرى تراجعها السنوي مسجلة 1.1% في نهاية عام 2015.

«بتروجلف» الكويتية توقع عقداً مع «ريج وايز» في مصر

وقعت شركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف GPI)، المدرجة بالسوق الكويتي، عقداً مع شركة ريج وايز لحفر عدد من آبار المياه داخل جمهورية مصر العربية.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، إن مدة العقد ستة أشهر تبدأ من 16 مارس 2016 قابلة للتمديد.

وأوضحت الشركة أن قيمة العقد عن الستة أشهر تبلغ 765 الف دولار (بواقع 127.5 الف دولار شهريا).

وأشارت إلى أن الأثر المالي المتوقع من تنفيذ العقد السابق سينعكس على النتائج المالية للشركة اعتبارا من الربع الأول.

كانت إحدى الشركات التابعة لـ"بتروجلف" قد فازت أواخر العام الماضي بمناقصة حفر في مصر بقيمة 59.4 مليون دولار.

وتراجع سهم "بتروجلف" 2.25% بعد مرور ساعة ونصف من جلسة اليوم بالبورصة الكويتية، نزولاً إلى سعر 43.5 فلس، وذلك من خلال تداول 6.7 مليون سهم